

فيسبوك تواجه دعوى قضائية بشأن خرق 2019



السبت 17 أبريل 2021 03:21 م

تواجه شركة فيسبوك دعوى قضائية جماعية في أوروبا بسبب التسريب الكبير لبيانات المستخدم الذي يعود تاريخه إلى عام 2019 لكنه لم يظهر إلا حديثاً بعد العثور على معلومات حول أكثر من 533 مليون حساب متاحة للتنزيل المجاني عبر منتدى للقراصنة [] وأعلنت مجموعة Digital Rights Ireland أنها بدأت دعوى جماعية لمقاضاة فيسبوك، مستشهدة بالحق في الحصول على تعويض نقدي عن انتهاكات البيانات الشخصية المنصوص عليها في اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR للاتحاد الأوروبي [] وتنص المادة 82 من اللائحة العامة لحماية البيانات على الحق في التعويض للمتضررين من انتهاكات القانون [] وتزايدت الدعاوى المدنية ذات الصلة في المنطقة منذ دخول اللائحة حيز التنفيذ في شهر مايو 2018.

وتحت المجموعة التي تتخذ من أيرلندا مقراً لها مستخدم فيسبوك الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية على التحقق مما إذا كانت بياناتهم قد تم اختراقها والتسجيل للانضمام إلى القضية [] وتتضمن المعلومات التي تم تسريبها عبر الخرق معرفات فيسبوك والموقع وأرقام الهواتف وعنوان البريد الإلكتروني وحالة العلاقة وصاحب العمل []

وقال متحدث باسم فيسبوك: نحن نتفهم مخاوف الناس، وهذا هو السبب في أننا نواصل تعزيز أنظمتنا لجعل عملية جمع البيانات من فيسبوك دون إذننا أكثر صعوبة وملاحقة الأشخاص الذين يقفون وراءها []

وأضاف: وكما ظهر عبر لينكدإن وكلوب هاوس، لا يمكن لأي شركة التخلص تمامًا من هذه الممارسة أو منع البيانات من الظهور، وهذا هو السبب في أننا نخصص موارد كبيرة لمكافحتها ونواصل بناء قدراتنا للمساعدة في البقاء في صدارة هذا التحدي [] ويقع المقر الأوروبي لشركة فيسبوك في أيرلندا، وفتحت لجنة حماية البيانات الأيرلندية في وقت سابق من هذا الأسبوع تحقيقاً بموجب قوانين حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي []

وقالت مجموعة Digital Rights Ireland: التعويض ليس هو الشيء الوحيد الذي يجعل هذا العمل الجماعي يستحق الانضمام إليه، ومن المهم إرسال رسالة إلى المتحكمين بالبيانات الكبيرة بأنه يجب عليهم الامتثال للقانون وإن هناك تكلفة يجب دفعها إذا لم يفعلوا ذلك [] كما قدمت المجموعة شكوى بشأن انتهاك فيسبوك إلى لجنة حماية البيانات الأيرلندية في وقت سابق من هذا الشهر، وكتبت حينها: إنها تتشاور أيضاً مع مستشاريها القانونيين بشأن خيارات أخرى، بما في ذلك إجراء جماعي للتعويضات في المحاكم الأيرلندية [] وينصب تركيز المجموعة على السعي لضمان دعم الحقوق الرقمية، وتعتقد أن مطالبات التعويض التي تجبر عمالقة التكنولوجيا على دفع الأموال للمستخدمين الذين انتهكت حقوق الخصوصية الخاصة بهم هي أفضل طريقة لجعلهم متوافقين مع القانون []